أولاً: ان نجاح استخدام استراتيجية الانتاج من أجل التصدير في الارض الفلسطينية المحتلة يتطلب توفر ما يلي[٣٤]:

○ عمالة فلسطينية ماهرة ومدرّبة على انتاج السلع المطلوبة من الخارج بانتاجية عالية وبأجور رخيصة. وأظهرت الدراسات الميدانية التي أجريت فقر سوق العمل الى مثل هؤلاء العمال، الّا انه تبقى نقطة جديرة بالاهتمام، هي امكانية ان يكون في صفوف العائدين من الخارج من يلبي المواصفات المطلوبة. وفي ما يتعلق بتدني الاجور، كشرط أساس ورئيس لضمان قدرة المنتوجات على المنافسة، يشير الوضع المتمثل في ارتفاع مستوى المعيشة في الارض المحتلة الى عدم امكانية ضمان هذا الشرط في المستقبل، وان مستويات الاجور أعلى بكثير منها في الدول الصناعية في جنوب شرقي آسيا.

○ تراكم رأسمالي مرتفع. (فلسطيني، عربي أو أجنبي) وذلك من أجل انشاء القاعدة الصناعية الضرورية منذ البداية، إضافة الى تراكم رأسمالي سنوي يكفي لتطوير الصناعات القائمة. وهنا لا بدّ من التساؤل حول قدرة الاقتصاد الفلسطيني الفعلية على توفير هذا التراكم، حيث أدّى انعدام جهاز مصرفي في الداخل وتدنّي أربحية الاستثمارات الى هروب رأس المال الفلسطيني الى الخارج، الّا ان اتجاه رأس المال يمكن ان يتغيّر بعد الاستقلال، كما أنه من المتوقع ان يتدفّق رأس المال الفلسطيني المغترب الى الضفة والقطاع أيضاً، ويحتل تقدير حجم رأس المال المطلوب للتنمية أهمية بالغة، وبصورة عامة فانه لمن الصعب تصوّر تدفق رأسمال فلسطيني وعربي مرتفع في المنطقة لعدم الاستقرار فيها، حتى بعد الحل السياسي، وبعد اصدار قوانين تشجيع الاستثمارات.

○ توفّر تسهيلات ضريبية وجمركية تنعكس في انخفاض تكلفة الانتاج. وهذا أمر في غاية الصعوبة أيضاً حيث ان الدولة الفلسطينية سوف تكون بحاجة ماسة الى الايرادات الضريبية والجمركية لتمويل نشاطاتها وتجهيز البنية التحتية المدمرة، وحيث يمكن ان تصل تكلفة عملية التطوير الى عشرات المليارات من الدولارات، وخاصة في ظل انعدام الموارد المالية، وفقر البلاد الى الموارد المعدنية وموارد أخرى مشابهة.

○ إضافة الى ذلك لا بدّ من التساؤل عن الموارد الطبيعية المحلية التي يمكن ان تستخدم كقاعدة لهذا التصنيع، ومدى وجود شبكة من العلاقات الاقتصادية المحلية والدولية يتمثّل في إرتباط وثيق مع احدى الاقتصاديات الرأسمالية القوية التي تسمح باستخدام هذه الاستراتيجية، وما هو أثر اتباع هذه الاستراتيجية على سيادة واستقلال الدولة الفلسطينية الفتية.

○ سوف يواجه هذا النموذج منافسة قوية من اقتصاديات الدول المجاورة وبخاصة من الاقتصاد الاسرائيلي حيث يمكّن تشابه البنية والمناخ واستخدام أسلوب تكنولوجي أكثر تطوّراً الاقتصاد الاسرائيلي من انتاج جميع أنواع المنتوجات الزراعية، والصناعات الغذائية وغيرها من المنتوجات الصناعية بأسعار أقل ونوعية أفضل.

○ ان استخدام النموذج المذكور لا يعطي الاهتمام الكافي للريف والقطاع الزراعي وذلك على الرغم من ان ٦٥ بالمئة من أراضي الضفة الفلسطينية هي أراضي زراعية، وان القطاع الزراعي يعاني من نقص في التكنولوجيا، على الرغم من أن ما يزيد على ٦٧ بالمئة من سكان الضفة يسكنون